هل يكفي اعتذار من اعتداء على المعلم بالضرب في محراب العلم؟

عبدالله سالم الديواني

الواقعة التي حدثت لإحدى معلمي الجنوب الذي نتغنى بإستعادته هزت الشارع نتيجة للأسلوب الهمجي الذي قام به بعض الطلاب جماعيا ضد معلمهم الذي يعتبر مثل واحد من اباؤهم بل وأكثر احتراما لأنه من يؤهلهم برسالته في التدريس حتى يصلوا إلى اعلى المراتب الوظيفية والتجارية ان سمعوا واطاعوا لدروسه.

هؤلاء الطلاب الغير سويين كان يفترض من اباؤهم أن يأخذوهم بأيديهم إلى السجن للتأديب والعقاب حتى يشعروا وأي طالب من أمثالهم بعظمة وهيبة المعلم ولم يكن الأمر يحتاج إلى إصلاح لأن الواقعة تستحق أكثر من المصالحة المجتمعية أو القضائية أو الاعتذار الهزيل من الطلاب وأبائهم.

هو عار على جبين من رضى المشاركة فيه من المأمور حتى مدير المدرسة وزملائه المدرسين ولا يلام المدرس المعتدى عليه ان وافق على هذا الصلح لأنه استقبل العديد من الوجاهات في المديرية بقصد تقديم الإعتذار بدلا من تشجيعه على اتباع طريق القضاء للنظر في الواقعة ليس انتقاما او حقدا على الطلاب المشاغبين وانما ليكونوا عبرة لغيرهم من الطلاب حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث الشاذة في المجتمع الذي لم يألفها طوال الزمن القديم حيث كنا وكان المجتمع كافة يبجل المعلم والرسالة التي يؤديها وكنا نردد دائما :" قبل للمعلم ووفه التبجيلا.. كاد المعلم أن يكون رسولا.. وكانت مكانة المعلم في الماضي القريب مهابة وعالية بعكس اليوم وكان ينظر اليه بكل التقدير والاحترام من قبل الطلاب وأبائهم والمجتمع كافة.

المعلم اليوم يعيش اسوأ اوضاعه بسبب راتبه المتدني والذي لا يتجاوز 80000 ريال ولا يأتي بإنتظام نهاية كل شهر في ظل انهيار عملة البلد وغلاء الأسعار فأصبح كل تفكيره منصبا على كيفية ان يعيل اسرته واولاده وفوق هذا البؤس يأتي من يعتدي على المعلم نهارا جهارا وفي قلب محراب العلم (المدرسة) فهل ابقينا له حقه في الهيبة والكرامة والإحترام.

المطلوب تصحيح الأخطاء وتطهير الشوائب

محمد سعيد الزعبلي

ما من شك اذ نقول بأن ثورة شعبنا الجنوبي العظيم ضد الاحتلال اليمني المتخلف كانت وما زالت وستظل حتى تحقيق الهدف المنشود الذي ضحى من أجله شعبنا كثيرا ومن المعروف بأن أي ثورة من الثورات لم ولن تكن طريقها مفروشة بالورود وانما تمر في طرق متعرجة وشديدة الوعورة ونتيجة لذلك لابد وأن ترافق هذه الثورة أو تلك بعض القصور والأخطاء اثناء مسيرتها النضالية .

وما ثورتنا الا واحدة من تلكم الثورات العظيمة ولكن لابد من الثبات والصمود في مواصلة السير بكل عزم وإصرار وعزيمة في مسيرة الثورة صوب هدفها المنشود مع تصحيح بعض الأخطاء التي تضر بمسيرة الثورة ويستغلها الأعداء وتطهير منظومة الثورة من أي عناصر نفعية من أي جهة كانت والعمل على تطوير الوعي الثوري بين صفوف عناصر المقاومة وهذا ما يتطلب اليوم من القيادة السياسية الثورية في جنوبنا الحبيب بإعتبارنا مازلنا في مرحلة الثورة التحررية وأن كنا قد قطعنا شوطا لا بأس به في بعض الجوانب إلا اننا سنظل في مرحلة الثورة التحررية وفي مواجهة اعداء ثورتنا وشعبنا حتى إعلان فك الارتباط مع الجمهورية العربية اليمنية وإعلان استعادة دولتنا الجنوبية الحرة وكاملة السيادة على كامل تراب ارض الجنوب من المهرة شرقا إلى باب المندب غربا وهو ما سيأتي اليوم او غدا بفضل الله تعالى وبصمود شعبنا الجنوبي الأبي وقواته المسلحة الباسلة والله على ما نقول شهيد.

هل يحسمها .. بن مبارك ؟!

فارس حسين السقلدي

لن نهنئكم على توليكم منصب رئاسة الوزراء (الحكومة الحالية) كي لا نقع في صف المطبلين ونصاب باليأس والاحباط ولن نتسرع بالتهاني والتبريكات حتى نرى اصلاحاتكم وعملكم الدؤوب وخطواتكم والاولى والاهم والمهم بالنسبة لحكومتكم الحالية فعلى مدى تعاقب رؤساء الحكومة السابقون وفتراتها السابقة لم نر ابسط خدمات أو اصلاحات ولو يسيرة وبسيطة على أرض الواقع كل ذلك ادى إلى تضاعف الحياة المعيشية وعبء والم الواقع المرير فلاشك أن توليكم منصب كهذا يعد بمثابة مهمة جسيمة ووطنية كبرى لشخصكم الكريم ونعلم بأن هناك كم هائل من الفساد والمعوقات والعراقيل في طريقكم وتأدية سير الية عملكم والمناطة بكم والمحفوفة بتكثيف الجهود وبذل المزيد من الأعمال لانتشال الاوضاع المعيشية والمأساوية الصعبة والخدماتية التي انهكت البلاد والعباد والتي لاشك إنها من اولويات اعمالكم ونفطة انطلاقكم وسرعة البدء والبت فيها بعدها لا مانع من الإشادة بكم وكلمات الشكر والثناء لحكومتكم الموقرة بل سيكتب التاريخ ويدون بأروع صفحاته عن كل ملحمة من ملاحم اعمالكم واصلاحاتكم التي قمتم بها لشعب مغلوب على امره ولا حول له ولا قوة.

ولا يخفى على سيادتكم اوضاع البلاد والعباد وما وصل اليه الحال من تدني الاوضاع المعيشية والمأساوية والاقتصادية ....التي عاشها ويعايشها الشعب خصوصاً في المحافظات المحررة والمحرومة من ابسط سبل العيش الكريم وحقوق الانسانية التي تكالبت عليه من كل حدب وصوب ولكن الامل قد يحذو الجميع إذا التمس منكم شيء وعلى الواقع بحق وحقيقة كما تعلمون ايام قلائل ويحل علينا شهر كريم ومبارك نأمل قدومه على جزء ولو بسيط وبما يوحي الامل والتفاؤل أمام صدق نواياكم واصلاحاتكم المرتقبة والتي لاشك انكم عازمون على البدء فيها ومن اولياتكم بل وفي صلب مهامكم منها على سبيل المثال لا الحصر يأمل الشعب وعامة المواطنين أن تحل وبطريقة مستعجلة وضرورة حتمية ينتظرها على أمل الحلول منها رواتب القطاعات الحكومية وتسويتها واستمراريتها دون تأخير أو استقطاع ومعالجة اوضاع الفضاء وفتح ومزاولة المهام القضائية والكهرباء واستتباب الآمن وغير ذلك من ملفات واخرى كثيرة وعديدة لا يتسع المجال لذكرها حاليا مما يستدعي الحل والتدخل والاصلاح أنتم أعلم فيها وسبب مجيئكم لها وتعيينكم هذا هو لحلحلة كل وجميع الاوضاع بشكل عام.

املنا فيكم كبير بعد الله تعالى لانتشال شعب وتخفيف ألم ومعاناة أمة وفقكم الله في اعمالكم ومهامكم المناطة بشخصكم وحكومتكم والله ولي التوفيق والسداد.

القيادة والقانون

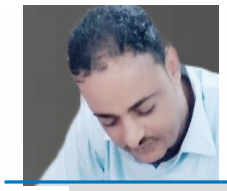

ماهر العبادي أبو رحيل

عندما يقوم المواطن بارتكاب خطأ، يتم تنفيذ القانون عليه ويتعرض للمسائلة والعقاب وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها. قد يشمل ذلك استخدام القوة الضرورية لتنفيذ القانون بشكل صحيح. ومع ذلك، يجب أن يتم ضمان أن تكون هذه الإجراءات وفقاً للقانون وأن يتم تطبيقها بشكل عادل ومتساو على الجميع، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي للشخص.

من المهم أيضاً أن نذكر أن هناك تفاوتاً في استجابة النظام القانوني لأفراد المجتمع. قد يشعر البعض بأن هناك تمييزاً في معاملة القادة والمسؤولين الحكوميين عند ارتكابهم أخطاء. يمكن أن يتم تبرير هذا الشعور بوجود أمثلة على تهرب القادة من المساءلة القانونية أو تأخيرها أو تأثير العوامل السياسية أو القبلية على العدالة وهذا يؤدي في النهاية إلى فقدان الثقة في النظام القانوني وتفاقم الاستياء والاحتجاجات.

من الضروري أن يتم تعزيز سيادة القانون وتوفير آليات فعالة لمحاسبة القادة والمسؤولين. يجب أن يتم تطبيق القانون بشكل عادل ومتساو للجميع بغض النظر عن منصبهم أو قوّتهم. ينبغي أنْ تتم المساءلة القانونية للقادة والمسؤولين بشفافية وبدون تدخلات سياسية أو قبيلية، ويجب أن تكون العقوبات المفروضة متناسبة مع الجريمة المرتكبة بعيداً عن التحكيم القبلي وذبح الاثوار.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك نظام قضائي قوي ومستقل يمكنه ضمان تطبيق العدالة بشكل صحيح يتطلب ذلك تعزيز قدرات المحاكم والنيابات العامة وتوفير الدعم الكافي للقضاة والمدعين العامين لضمان تنفيذ القانون بحيادية وكفاءة.

في النهاية، يجب أن نعمل جميعاً على تعزيز مبادئ العدالة والمساءلة في المجتمع وتعزيز ثقة الناس في النظام القانوني يجب أن يكون القانون عصب الشمس التي تشمل الجميع، بغض النظر عن الجهة التي ينتمون إليها. يتطلب ذلك تعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة في جميع المستويات، وتوفير آليات فعالة للمراقبة والرقابة على القادة والمسؤولين.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك دور فاعل للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة في رصد وتوثيق الانتهاكات القانونية التي ترتكبها القيادات، والضغط من أجل المساءلة وتحقيق العدالة. يمكن أنْ تلعب المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان دوراً مهماً في رصد الانتهاكات وتوعية الجمهور حول حقوقهم والمساعدة في توجيه الشكاوى والبلاغات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك توجيه وتدريب للقوات الأمنية والقضائية بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، وضمان أن يتم تنفيذ القوانين بطريقة مهنية ومتساوية للجميع. ينبغي أن يكون هناك نظام للشكاوى يتيح للمواطنين تقديم شكاوى ضد أي انتهاكات ترتكبها القيادات، وضمان التحقيق الجدي والمستقل في هذه الشكاوى.

في النهاية، يتطلب تحقيق العدالة والمساءلة تعاوناً شاملاً بين السلطة والمجتمع المدني والمؤسسات القضائية ووسائل الإعلام. يجب أن نعمل جميعاً على بناء نظام قانوني قوي وعادل يحمي حقوق الجميع ويضمن المساءلة عند ارتكاب الأخطاء، بغض النظر عن هوية الشخص أو موقعه القيادي اذا اردنا بناء دولة النظام والقانون